فضائح سياسية في شهر واحد، وآخرها اكتشاف أن المدير العام للأمن يبيع أسرار المخابرات الألمانية.. هذا فضلاً عن تظاهرات المتعطلين والعمال الذين تخفض أجورهم، والمزارعين المطالبين بزيادة أسعار منتجاتهم. أليس طريفاً بعد ذلك أن تبذل الدول الغربية نصائح غالية للعرب لإرشادهم الى الاستقرار والسعادة؟!

بلى، لأن الأزمة بعينها هي مصدر الأرباح للاحتكارات الغربية الكبرى. فقد بلغت أرباح **بنك باركليز** في عام ١٩٨١، ٥٦٦,٦ مليون جنيه أي بزيادة ٨,٢٪ عن السنة ١٩٨٠. وكذلك سجلت أرباح البنك المركزي الألماني الغربي مستوى لم تبلغه من قبل. ومنحت لجنة المجلس الأوروبي ٤٧٠ مليون دولار دعماً لأكبر مصنع بلجيكي عملاق للصلب (**كولريل سامبر**) لانقاذه من الضيق. في حين ازدادت أرباح شركة **ايروسبايس** البريطانية من ٥٢,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ الى ٧٠ مليوناً في عام ١٩٨١. وأبرزت الصحافة الغربية المتخصصة المساندة التي تقدمها حكومة ريغان للاحتكارات الأميركية الكبرى، في حين أنها ترفع شعاري: «المبادرة الحرة» و«الأسواق الحرة» للاستهلاك المحلي، ولهدم الحماية التي تحاول الدول الأخرى اقامتها دفاعاً عن اقتصادياتها واستقلالها.

وتحدث الأزمة ردود فعل متباينة على المستوى السياسي. ففي حين أن مركز بعض القطاعات يتدنى، تقوى مكانة الصناعات الحربية وذات المستوى التكنولوجي المتقدم. ومن هنا المناخ الهستيري الذي تخلقه واشنطن في كل مكان ترويجاً لتجارة الأسلحة وتعليلاً للزيادة الهائلة في المصروفات العسكرية الأميركية، وكذلك ضغطها على شركاء الأطلسي لكي يخصصوا مبالغ أكبر للحرب ولشراء الأسلحة الأميركية المتطورة المرتفعة الثمن. وباسم ضرورة الوقوف في وجه التفوق السوفياتي، تعمل ادارة ريغان على فرض الحدود والقيود على التجارة الخارجية الأوروبية الغربية وتفكيك ما تبقى في اقتصاديات الدول الرأسمالية الأخرى من قدرات انتاجية تنافسية. ومن جهة أخرى، تثير الأزمة والسياسة الريغانية الهوجاء استياءً متعاظماً ومعارضة داخل أميركا نفسها لمشاريع المغامرة في السلفادور وغيرها، كما تتسع موجة المطالبة بنزع السلاح النووي (جمعت العرائض بهذا الشأن أكثر من مليون توقيع، وتتولى الكنائس الأميركية زعامة الحركة). هذا فضلاً عن وجود مصالح واسعة، ومنها الزراعية، لزيادة العلاقات التجارية مع المعسكر الاشتراكي (أشارت جريدة **الفاردیان** في ١٩٨٢/٣/١٣ الى أن الولايات المتحدة تفكر في التخفيف من شدة الاجراءات التي اتخذتها ضد بولندا، وخاصة بالنسبة لتوريدات الحبوب وقطع غيار الجرارات). أكثر وأكثر، صار الناس في العالم يكرهون «وجه أميركا القبيح»، فتقع أحداث عنف ضد منشآت أميركية في اليونان وألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية. واذا كانت واشنطن نجحت في دفع مؤتمر الأطلسي في ١٩٨٢/٣/٢٤ الى اتخاذ قرار برفض تجميد التسلح النووي، الا أن هذا القرار ستار رسمي لتخوف أوروبا من أن يتخذها رجال ريغان حقل تجارب في حرب نووية يزعمونها محدودة. كما أن أميركا، باسم وحدة الحضارة الغربية ضد الخطر الأحمر، تكسر ظهر التابعين لها أولاً. وكمثال من أبرز الأمثلة، نجد اليابان فقد استقلاله الغذائي، فبات أكبر شار لمنتجات المزارع الأميركية، اذ لم يعد ينتج غير ٤٢٪ من احتياجاته من الطعام بعد أن كانت هذه النسبة ٨٠٪ في الخمسينات (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٣/١٧).

وسبقت الاشارة في تقاريرنا الى ضغوط واشنطن على أوروبا الغربية لكي تنضم اليها في حظر استيراد النفط الليبي، وهي ضغوط ما زالت مستمرة رغم فشلها حتى الآن. وفي آذار (مارس) ١٩٨٢، أرسلت ادارة ريغان بعثة خاصة على مستوى عال الى بون ولندن وباريس وروما تطالب حكوماتها بتصعيب شروط الاقراض المصرفي للعمليات التجارية مع الاتحاد السوفياتي وبولندا بوجه عام، ولعملية بناء خطوط الغاز السوفياتي الى الغرب بشكل خاص. وهذا بعد أن هزمت واشنطن هزيمة نكراء في محاولاتها السابقة للحيلولة دون عقد الاتفاقات الأوروبية السوفياتية في هذا الشأن. غير أن الخطة الأميركية الجديدة لا تعني بالنسبة لأوروبا سوى اصابة حركة الاستثمار بالمزيد من الشلل وتعميق الأزمة، ولذلك قوبلت بالرفض في العواصم الأوروبية، بما فيها لندن التي قالت انها غير مستعدة للدخول في حرب اقتصادية ضد موسكو، خاصة وأنها تخشى